الفصل السادس

هجرة العقول الفلسطينية

تمهيد:

ويشكل نزيف الأدمغة الفلسطينية طعنة مميتة، كما الكثير من طعنات الغدر التي تتلقاها خاصرة شعب الجبارين في أرضهم المقدسة – مسري أبو الأنبياء خليل الله إبراهيم، وميلاد المسيح عيسى بن مريم، ومسري خاتم الأنبياء ومعراجه، محمد بن عبد الله، عليهم جميعاً صلاة الله وسلامه. ولا يزال نزيف الأدمغة الفلسطينية، كما نزيف، الأجساد يتفاقم يوماً بعد يوم، الأمر الذي يعكس القهر الذي يمثله الاحتلال الإسرائيلي البغيض على الشعب الفلسطيني، ومدى الأزمة التي يعيشها المجتمع الفلسطيني من ضعف مستوى التعليم في البلاد، وتفشي ظاهرة البطالة، وعدم وجود كفاءات ذات مستوى عال من التعليم، هذا بالإضافة إلى عدم المساواة في توزيع الوظائف العامة والخاصة. فالاحتلال الإسرائيلي البغيض يعد من أهم الأسباب التي دفعت وتدفع العقول الفلسطينية للبحث عن أماكن تستثمر فيها طاقاتها وقدراتها، لما يفرضه من أوضاع متردية على كافة الصعد السياسية والاقتصادية والاجتماعية على حد السواء.

وجدير بالملاحظة أنه منذ اندلاع انتفاضة الأقصى في عام ٢٠٠٠، بدأت ظاهرة هجرة العقول في التفاقم من شرائح مختلفة من المواطنين، بعضها بسبب البحث عن عمل، وبعضها هروباً من الوضع المأساوي الذي سببه الاحتلال الإسرائيلي البغيض، فقد باتت الهجرة تأخذ منحنى خطير خاصة في شريحة الأكاديميين وذوي الشهادات العليا وأصحاب رؤوس الأموال والمستثمرين ويمكن حصر اتجاهات المهاجرين من الضفة الشرقية للأردن، والدول العربية النفطية، والدول العربية غير النفطية، وأمريكا الشمالية، وأخيراً أوروبا.

تعريف هجرة العقول الفلسطينية:

تعد كلمة (هجرة) من أكثر الكلمات أهمية في القاموس الوطني الفلسطيني، فالهجرة اليهودية إلي الأراضي الفلسطينية قد بدأت قبل عام ١٩٤٨، واستمرت بعد ذلك

في أعداد مختلفة وأوقات مختلفة أيضاً. وثمة هجرة للفلسطينيين من مدنهم وقراهم الأصلية في عامي ١٩٤٨ و ١٩٦٧. إلا أنه بعد حرب الخليج الأولي ١٩٩٠/١٩٩١، شهدت كلاً من الضفة الغربية وقطاع غزة ظاهرة الهجرة العكسية، حيث عاد بعض الفلسطينيون الذين كانوا يعملون في دول الخليج إلي الأراضي الفلسطينية. ويأتي الفلسطينيون المهاجرون خارج البلاد في المرتبة الثالثة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

وتعرف هجرة العقول أو ما يسمى بنزيف الأدمغة الفلسطينية "بغياب العناصر البشرية الحيوية الفلسطينية - من علماء ومهندسين وأطباء ... وغيرهم من الكفاءات النادرة- اللازمة لتحقيق التنمية الشاملة والمستدامة للشعب الفلسطيني في فترة زمنية معينة. وهذا الغياب يؤدي إلى الهجرة أو الامتناع عن العودة بعد قضاء الفترة الزمنية، ويندرج ذلك تحت أصحاب الكفاءات العقلية النادرة والخبرات العلمية عالية المستوى والمهارات الدقيقة التي يشكل غيابها خطورة على حياة المجتمع في حاضره ومستقبله.

نشأة ظاهرة هجرة العقول الفلسطينية وتطورها:

ظاهرة الهجرة الفلسطينية إلى العالم الجديد هي جزء لا يتجزأ من الهجرة السورية (بلاد الشام)، قبل تقسيمها إلى أقطار سوريا ولبنان وفلسطين والأردن. وتعود أسباب هذه الظاهرة إلى عدّة أسباب منها: التبشير، والغزو الثقافي الغربي، وسوء الأوضاع الأمنية، وسوء الأوضاع الاقتصادية. وقد بدأت هذه الهجرة السورية إلى أميركا اللاتينية في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، وإلى أميركا الشمالية عام ١٨٧٨. واشتد تيار الهجرة المسيحية بين عامي ١٩٠٠ و ١٩١٤. وقد بدأت الهجرة في فلسطين من مناطق بيت لحم وبيت جالا وبيت ساحور في النصف الثاني من القرن التاسع عشر وامتدت إلى القدس ومناطقها المجاورة ثم إلى رام الله والبيرة والقرى والبلدات المجاورة لهما، وقد هاجر أول شخص من رام الله عام ١٨٩٥ كما ذكر لنا المرحوم "عزيز شاهين"، والذي قال بأن قرى بيتونيا وديردبوان وبيتين وعين يبرود وبيرزيت والطيبة عرفت الهجرة بعد ذلك بسنوات قليلة، ثم انتشرت الهجرة في قرى أخرى من قرى رام الله مثل: عين عريك، جفنا المزرعة الشرقية، يبرود، عين سينيا، دورا القرع، كفرمالك، ترمسعيا، سنجل، جلجليا، وغيرها.

واستمرت هجرة الفلسطينيين بين مدٍ وجزرٍ حتى اليوم، تبعاً لعوامل الجذب والطرد المتغيرة بين فترة وأخرى. وقد ظهر عامل الطرد بعد الاحتلال الإسرائيلي كأبرز العوامل المؤثرة في هجرة الفلسطينيين. وفي عام ١٩٨١ بلغت نسبة وجود الفلسطينيين في غير الأقطار العربية ٥,٤٪ منهم ٢,٣ ٪ في الولايات المتحدة وحدها، و ٣,١٪ في سائر الأقطار غير العربية في العالم.

أنواع الهجرة الفلسطينية:

١- الهجرة الدولية:

وهي الهجرة أو الحركة التي يقوم بها الأفراد أو الجماعات الفلسطينية من فلسطين المحتلة إلى دولة أخرى قاطعين بذلك حدوداً سياسية، وتحدث هذه الهجرة بفعل ظروف مختلفة تؤدي إلى حرمان الوطن الأم من الاستفادة من خبراتهم ومعارفهم في الوقت التي تشتد فيه حاجة الوطن إليهم، الأمر الذي ينتج عنه تأثيراً سلبياً عميقاً في مسار التنمية الشاملة المستدامة للوطن في جميع مجالاتها.

٢- الهجرة الداخلية:

وهي هجرة الأشخاص أو الجماعات الفلسطينية من منطقة اعتادوا الإقامة بها إلى منطقة أخرى داخل حدود الوطن وتتطلب عملية الانتقال هذه حركة فيزيقية تشمل تغيير السكن وتغيير البيئة الاجتماعية والاقتصادية، وأحياناً الثقافية المحيطة بالمهاجر. وتعد الهجرة الريفية والحضرية من أهم مكونات الهجرة الداخلية، حيث يتجه هؤلاء المهاجرون إلى العواصم والمدن الأولية التي غالباً شكلت مراكز استقطاب للخريجين والكوادر الأكثر تعليماً في الريف.

٣- النزيف الأساسي للأدمغة الفلسطينية:

فيه يتم هدر الكفاءات العلمية ويعجز صاحبها عن استثمار طاقاته وتنميتها بسبب إحباطه داخلياً، وقد ينصرف عن الاشتغال بتخصصه والانخراط في أعمال أخرى لا تمت بصلة إلى مجال تخصصه. ولا شك أن مثل هذا النزيف سيترتب عليه تجميد عملية الانتشار الداخلي التي تعني اتساع تأثير هذه الكفاءات في وسطها الاجتماعي والعلمي، وهو ما سيجعل الهجرة إلى الخارج بالنسبة إليها حلماً.

خطورة الظاهرة:

وفي مقاله بتاريخ ٢٠١٠/٨/٢٥، تحت عنوان "هجرة العقول الفلسطينية...إلي متى؟" يقول "أسامة أبو عواد":

" أعتقد أن هجرة العقول الفلسطينية ليس موضوعا جديدا وليس مقصورا فقط على الشعب الفلسطيني والسبب المهم في ذلك هو دخول الاحتلال وممارساته المؤثرة على الشباب، حيث يعاني الشباب الفلسطيني الذي يشارك كافة أبناء شعبه آلامه وهمومه بشكل يومي، من أزمة جعلته يستسلم لليأس والإحباط ويصبح طُعماً للمخططات والمؤامرات الإسرائيلية التي تعمل على التخطيط من أجل هجرة الكفاءات والعقول الفلسطينية تذرعا بالأوضاع السائدة من أجل إفراغ الوطن من الهوية الفلسطينية وتحقيق ما يرغب الاحتلال بتحقيقه، وطمس الهوية الفلسطينية وإجبارهم على الهجرة".

حيث يعتبر عنصر الشباب هو العنصر الحقيقي والفعال داخل الدولة، ورغم أن المخاطر والصعوبات التي تواجه هجرة العقول للخارج ، إلا أن الفكرة لا تزال تسيطر على أذهان الشباب الذين قاموا باللجوء إلى دول أوروبية للحصول على تأشيرات مثل (كندا، أمريكا، هولندا، النرويج)، لإيجاد حياة آمنه وهادئة يضمن مستقبله بعيدا عن المشاهد التي يراها يوميا في أرضه من إغلاقات ودمار وخراب وحواجز واعتقالات تطاردهم حتى في أحلامهم.

والسبب في ذلك أن مجتمعنا ينقصه مصادر مالية وخطط تنمية واضحة المعالم محددة المدة، آخذين بعين الاعتبار أن عنصر الشباب هو العنصر الأساسي والفعال في الدولة وهجرة العقول الفلسطينية للخارج تؤدي إلى افتقار المجتمع الفلسطيني للكفاءات العلمية.

فالمشكلة الرئيسية والأكبر تكمن في سياسة الاحتلال وما يساهم به في خلق نزعة لدى الشباب الفلسطيني بالهجرة وحالة الانقسام والفرقة الداخلية هي بالتأكيد العنصر الأساسي في تفكير الشباب بالهجرة والهروب من الواقع الذي يعيشونه .

حيث تبين أن نسبة الشباب المهاجرين أو الذين فكروا جدياً بالهجرة خلال إحصائيات العام الماضي قد بلغت تقريبا ٣٠٪."

إن هجرة العقول خطر يهدد مستقبل فلسطين. ووفقاً لما ورد بصحيفة القدس من - رام الله- بتاريخ ٢٠٠٨/٥/٥ فقد تصاعدت الدعوات في الفترة الأخيرة لاسيما بين النخب العلمية والاقتصادية لإيجاد آلية وطنية واضحة المعالم لوقف هجرة العقول الفلسطينية للخارج. ورغم غياب الإحصائيات حول أعداد العقول التي هاجرت للخارج غير أن كل المؤشرات تدل على أن أعداداً مرتفعة من العقول الفلسطينية لاسيما في قطاع تكنولوجيا المعلومات بدأت تغادر البلاد بسبب تردي الأوضاع الاقتصادية والأمنية في فلسطين وانعدام الأفق المستقبلي في وقت تقدم فيه عروضات مغرية لهؤلاء في الخارج.

ويؤكد "جميل ضاهر" الرئيس التنفيذي لشركة "اوفتك" أن هجرة الكوادر البشرية للخارج تشكل خطرا حقيقيا على مستقبل قطاع تكنولوجيا المعلومات في فلسطين. ويقول: "تخصصات تكنولوجيا المعلومات يوجد عليها طلب عالمي كبير، والعقول الفلسطينية في هذا المجال بدأت بالهجرة للخارج في ظل التدهور غير المسبوق الذي تمر فيه الأراضي الفلسطينية". ويضيف: "بسبب الظرف المعقد الذي تعيشه فلسطين، وفي ظل الحوافز التي تقدم لهؤلاء من قبل شركات عالمية فإنهم يهاجرون لاسيما أن معظم العاملين في هذا القطاع هم من صغار السن وبالتالي يجدون في الحوافز المقدمة فرصة لبناء أنفسهم في ظل انسداد الأفق في فلسطين".

وكانت الأراضي الفلسطينية شهدت بعد اتفاقية أوسلو في العام ١٩٩٣ وما نجم عنها من إقامة السلطة الوطنية على الأرض عودة الكثير من العقول الفلسطينية للوطن مع وجود أفق سياسي وما تمخض عنه من إقامة شركات ومؤسسات اقتصادية كبيرة. ويقول "ضاهر": "عودة العقول الفلسطينية للوطن في تلك الفترة كانت أهم الأسباب التي أحدثت نقلة نوعية لقطاع تكنولوجيا المعلومات الفلسطيني".

ويرى "د. سمير عبد الله" وزير التخطيط في الحكومة الفلسطينية أن هجرة العقول تهدد مستقبل القطاع الاقتصادي الفلسطيني بمجمله وليس فقط قطاع تكنولوجيا المعلومات . وأشار إلى أن معظم المؤسسات الاقتصادية الفلسطينية بدأت تعاني في توفير متخصصين اقتصاديين واجتماعيين على مستوى عال. وحذر من استمرار ظاهرة هجرة الكفاءات الفلسطينية وخاصة الخريجين الجدد والمهندسين والاقتصاديين وخريجي قطاع تكنولوجيا المعلومات. وأضاف: "نحن نعيش اليوم في عصر اقتصاد

المعرفة و القدرة العقلية والذكاء البشري وهذه لها دور أساسي في التنمية الاقتصادية حيث أصبح عليها تنافساً عالمياً وإذا لم نوقف رأسمالنا البشري ستصبح فلسطين بلدا فقيرا من العلماء والمفكرين ورجال الأعمال والمبدعين".

ويبدو أن تحديد أعداد المهاجرين للخارج أمر يصعب تقديره بسبب سيطرة إسرائيل على المعابر والحدود وبسبب عدم وجود قاعدة بيانات تحدد وجهة خريجي الجامعات بعد تخرجهم ومتابعة أمورهم بعد التحاقهم بسوق العمل. ويقول "د. عبد الله": "رغم احترامنا لما تقوم به هيئة المعابر من تسجيل للداخلين والخارجين ، لكن التسجيل لا يتم بصورة نظامية وهناك حالات كثيرة تغادر دون أن تسجل لدى الجانب الفلسطيني مثل المواطنين المقدسيين". وطالب ببناء قاعدة بيانات حكومية تتضمن معلومات عن خريجي الجامعات الفلسطينيين سواء الذين يتخرجون من الجامعات المحلية أو من جامعات في الخارج وتحديد أماكن عملهم لقياس حركات العقول والكوادر البشرية من وإلى فلسطين.

ورغم غياب إستراتيجية وطنية لوقف هجرة العقول يقول وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات السابق "م. جمال الخضري" فإن "وزارة تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات تأخذ هذه المشكلة في الحسبان وذلك من خلال إجراءاتها التي تساهم في إنعاش قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات وخلق فرص عمل متميزة وجذابة لهذه الخبرات والعقول المتميزة". ويقر "الخضري" بأنه لن يكون هناك أي حل لهذه المشكلة إلا من خلال الاستقرار السياسي الداخلي للوضع الفلسطيني والتوافق الكامل بين كافة مكونات الشعب الفلسطيني وشرائحه في سبيل خلق البيئة المناسبة والمشجعة لهذه العقول على التوطن في فلسطين. ويضيف: "نحن نحتاج إلى جلب الخبرات والكفاءات الفلسطينية المهاجرة من أجل أن تساهم في بناء الدولة الفلسطينية العتيدة".

وقد تفاقمت مشكلة هجرة العقول بعد انقطاع رواتب الموظفين الحكوميين بسبب الحصار المالي الذي فرض على السلطة الوطنية بعد فوز حماس بأغلبية المجلس التشريعي في شهر آذار العام ٢٠٠٦. وقد أدى هذا الحصار وإضراب موظفي القطاع العام بسبب عدم تقاضيهم لرواتبهم إلى تراجع في الناتج القومي الفلسطيني بنسبة ٨,٩٪.

ويؤكد "بسام زكارنة" رئيس نقابة العاملين في الوظيفة الحكومية أن لديه معلومات من وزارة الخارجية تفيد بأن ما لا يقل عن ٤٥ ألف كادر بشري هاجروا للخارج منذ استفحال الأزمة المالية في السلطة الوطنية وما نجم عنها من عدم انتظام في دفع الرواتب. ويقول: "معظم الكفاءات البشرية هاجرت بسبب الأزمة المالية للسلطة وما نجم عنها من تدهور في معظم القطاعات الاقتصادية". وأشار إلى أن هجرة الكفاءات يكبد السلطة الوطنية والشعب الفلسطيني خسائر مالية كبيرة مبيناً أن تكلفة إعداد كادر واحد تكلف الخزينة العامة ما بين ٢٠- ٣٠ ألف دينار أردني. ولا تقتصر الهجرة على الكوادر البشرية المعدة والمدربة بل تتعداها إلى الإبداعات الشابة التي لا تجد فرص عمل في فلسطين.ويؤكد "عارف الحسيني" مدير مؤسسة النيزك لدعم التعليم اللامنهجي والتي تقوم برعاية إبداعات شابة أن ما يقارب ٣٠٪ من أبرز المبدعين الذين تقوم المؤسسة برعايتهم يهاجرون للخارج بعد أن تقدم لهم عروضا مغرية من شركات عالمية. ويوضح أن العقول المبدعة الشابة تجد نفسها أمام خيارين أحلاهما مر: الأول هو المكوث في الوطن عاطلين عن العمل بسبب عدم تبني المؤسسات المحلية لهذه الكفاءات. والثاني هو القبول بعروض مغرية من الخارج. ويؤكد "الحسيني" أن الطاقات المبدعة غالباً ما تفضل الخيار الثاني لأنها تجد فيه مصلحتها ومستقبلها رغم أن ذلك يعتبر خسارة كبيرة للوطن. ويضيف: "نحن نستثمر في كثير من الإبداعات ونقوم بعرضها على مؤسسات محلية لتشغيلها لكن للأسف معظم المؤسسات المحلية لا تقدر قيمة هؤلاء المبدعين الذين يتلقون في الوقت نفسه عروضاً مغرية من مؤسسات وشركات عالمية وعربية".

الأسباب المؤدية لهجرة العقول الفلسطينية:

إن هجرة العقول والأدمغة الفلسطينية للخارج ليست بالموضوع الجديد كما أنها ليست مقصورة علي الشعب الفلسطيني فقط وإنما علي كافة الشعوب العربية .. وقد بدأت هذه الظاهرة مع بداية الاحتلال حيث كان الصهاينة يشجعون هجرة أي فلسطيني للخارج وذلك لإفراغ الأرض من سكانها وتهويدها ، ولكن ليس هذا ما أقصده بهذا الموضوع، وإنما أقصد هجرة العلماء والمفكرين من حملة شهادات

الدكتوراه للخارج، وقد ازدادت للأسف تلك الظاهرة في الآونة الأخيرة وساعد في ذلك صناع القرار سواء بقصد أو بدون قصد.

وتوجد مجموعة كبيرة من العوامل والأسباب التي تؤدي إلى هجرة الكفاءات، وبشكل عام يكون نتيجتها الحث على هجرة الأدمغة من الدول الخاسرة إلى الدول الرابحة، وبذلك يتدنى ذوي المهن العالية في الدول النامية، ومن أهم هذه الأسباب:

أولاً: الأسباب الاجتماعية:

١- المحسوبية: إن التقدم الوظيفي في الدول العربية ومجتمعنا الفلسطيني مرهون إلى حد بعيد بالتقرب من النظام الحاكم، كما أن المحسوبية تلعب دوراً حاسماً في التقدم الوظيفي، الذي يُعد هامشياً بالمقارنة بالعلاقة مع أقطاب النظام والواسطة والتبعية السياسية والحزبية للنظام.

٢- الشعور بالانتماء أكثر ... نحو الوطن الجديد: ويتبين لنا أن المهاجر بعد قضاء سنوات الدراسة الطويلة بالخارج خاصة لطلاب الدكتوراه، وبعد تكيفه الجديد مع المجتمع وتشرب ثقافته، وبذلك يصبح ارتباطهم بالوطن الجديد ارتباطاً وثيقاً ... بقيمه وعاداته وتقاليد ونظم الحياة فيه ... وكل ذلك ليس في صالح المجتمع الفلسطيني، ولذلك عندما يقرروا الرجوع إلى البلد الأم لا يستطيعون اتخاذ القرار لعدم تكيفهم مع بلدهم الأم.

٣- فقدان احترام الذات بالنسبة للعائدين ورغبتهم بأن يشعروا بقيمتهم في المجتمع ولكن للأسف الشديد فإن الكثير منهم يفتقدون ذلك في مجتمعاتهم الأصلية عند عودتهم.

٤- ضعف أو انعدام تقبل التغير بالوطن: إن أعداداً كبيرة من أبناء الدول النامية يتلقون تعليمهم بالخارج ويعودون ليجدوا مجتمعاتهم لا تستطيع أن تتوافق بسرعة مع ما يجري في مجتمعات العالم من تغيرات، وبناء على ذلك يتخذون قرارات بالبقاء حيث المجتمعات متفتحة على كل جديد ومستحدث.

٥- نصيحة شريك العمر ومستقبل الأولاد: أثبتت الدراسات أن نصيحة شريك العمر، الزوج أو الزوجة عنصراً مهماً في اتخاذ القرارات بالبقاء بالخارج والمعيشة بين شعوب الدول المتقدمة. والذين يبقون بالخارج، تلحق بهم زوجاتهم، والأغلبية

كونوا أسراً وأنجبوا أطفالاً، وفي مرحلة اتخاذ قرار الرجوع إلى البلد الأم يصبح مستقبل هؤلاء الأطفال وتعليمهم شغلهم الشاغل، وبذلك لا يستطيعون أن يقطعوا برامج تعاليم أولادهم، وأيضاً لا يوجد عند الآباء المهاجرين ضماناً لمستقبل أبنائهم ووظائفهم في البلاد الأم.

ثانياً: الأسباب الاقتصادية:

١- مصدر الدعم المادي: فمن المعروف أن الدراسة بالخارج عالية التكاليف سواء كانت التكاليف خاصة بالمصروفات الجامعية أو تكاليف المعيشة: فهي تسبب أعباءاً باهظة على الدولة، سواء كان تمويل الدارسة حكومياً أو خاصة، ومن المؤكد أن الطلاب الذين يتلقون دعماً مادياً من دولهم الأم يكونوا أميل، لأن يعودوا إلى أوطانهم بعد انتهاء دراساتهم، أما الطلاب الذين يحصلون على منح من الجامعات أو المعاهد الأجنبية التي يدرسون بها، فيميلون أكثر نحو البقاء بالخارج بعد انتهاء تلك الدراسات.

٢- انخفاض المستوى المعيشي.

٣- المرتبات والدخول المتوقعة بعد العودة: ويشير الكثيرون الذين يوفدون للدراسة بالخارج قد ينسون خدمات ظروف العمل المرهق بالوطن وكذلك الدخل المحدود الذي يدر عليه، فالمرتبات التي منحت له بالخارج تكون معقولة ... أو حتى شبه معقولة ... إضافة إلى ما يحصلون عليه من دعم مالي من خلال الأقسام العلمية التي يعملون بها، وهذا العنصر له تأثير كبير على قرارهم بالبقاء بالخارج.

٤- البطالة: ولقد أشارت الدراسات إلى أن (٥٠,٩٢٪) من المهاجرين من الضفة الغربية وقطاع غزة، يعللون هجرتهم إلى وجود العمل في البلاد المستقبلة لهم، وعدم توفره في الضفة الغربية وقطاع غزة وهذا كله بسبب البطالة فمعدل البطالة وصل في ١٩٨٥م إلى ٣٦,٧١٪، ففي الضفة الغربية وحدها إلى ٣٨,٥٪، بينما في قطاع غزة وصل إلى ٣٣,٩٪.

٥- وفرة الاعتمادات المرصودة للبحث والتدريب وإلى جانب ذلك الأجهزة والمعامل والمساعدون الذين يفهمون عملهم في العالم المتقدم.

٦- الجذب النفطي: إن هجرة الأيدي العاملة من الضفة الغربية وقطاع غزة إلى الدول العربية النفطية حدثت بسبب زيادة عائدات النفط في تلك الدول وقيامهم ببناء البنية التحتية الاقتصادية، وخاصة في مجال تقديم الخدمات كالتعليم والصحة، ومن خلال ذلك تولد طلب متزايد على الأيدي العاملة للقيام بتنفيذ تلك الخطط.

٧- ضعف البنيان الاقتصادي للدول النامية: يتميز التعليم في العالم العربي بكونه مستورداً، من حيث برامجه ومواده وطرق إعداده، كما أن نقله لم يتطور بصورة تجعل مدخلاته ومخرجاته تتلائم مع موارد المجتمع واحتياجاته وخصوصاً مع متطلبات سوق العمل. فالمناهج التعليمية في الدول العربية قد أعدت بشكل لا يتناسب مع متطلبات التنمية المحلية، فلقد بدأت المناهج التعليمية إلى تخريج متخصصين لا يتناسبون مع متطلبات التنمية في الأمصار العربية، أو يعجز الاقتصاد المحلي عن امتصاصهم مما يولد لديهم الحافز إلى الهجرة خارج أوطانهم.

ثالثاً: الأسباب الأكاديمية:

إن الحديث عن هجرة أصحاب العقول، أو عن رحيل أصحاب الكفاءات العالية من أوطانهم، وعن أسباب تلك الهجرة، لابد أن يتضمن الإشارة إلى الأسباب العلمية أو الأكاديمية التي تجعلهم يقررون الهجرة، فإن لم يكن هناك ظروف علمية وأكاديمية تتيح للعلماء أن يبحثوا وينتجوا ويعملوا ... فهذا يجعلهم يفكرون في الهجرة بالخارج. ومن أهم الأسباب الأكاديمية:

١- نظام التعليم: فالنظام التعليمي القائم في بلدان العالم الثالث، سواء داخل هذه البلدان أو خارجها، معوق كبير في قيام هجرة الكفاءات، إذ يعمل النظام التعليمي كأداة فعالة لإدماج الأجيال الناشئة في السوق الدولي للكفاءات، ويغرس فيهم الانتماء، ثقافياً، لمراكز النظام الرأسمالي العالمي. ويتعين ملاحظة أن هذا الانتماء يتعاظم مع زيادة الاتصال على صعيد العالم.

٢- التعمق الزائد في بعض التخصصات الطموحة لنقل النمط الحضاري السائد في تلك البلاد المتقدمة إلى بلادهم، وهم بذلك يتناسون الإطار العام لتقدم المجتمع، ولدرجة التي يمكن أن يتقبل بها التغير، ولكنهم يتفاجأون عندما تنتهي بعثات أبنائهم، بأنهم لا يعودون أصلاً من بعثاتهم ويفضلون البقاء بالخارج، أو بعض من

يعودون لا يجدون أعمالاً في أوطانهم تتمشى مع التخصصات الدقيقة التي دربوا عليها، وتكون النتيجة هي هروبهم إلى الخارج مرة أخرى.

٣- العمل بالخارج بقصد اكتساب الخبرة: إن العديد من أبناء الدول النامية يبقون بالخارج بعد انتهائهم من الحصول على درجاتهم العلمية للعمل فترات محددة بقصد اكتساب الخبرة العلمية في مجالات تخصصهم، ولكن بمرور الوقت واندماجهم في العمل وبذلك يبتعدون بالتدريج من التفكير في العودة لأوطانهم الأصلية.

٤- النقص في تسهيلات البحث: يتحلى ضعف الاهتمام بالبحث العلمي في الدول العربية في هزال حجم التمويل المخصص له من جهة، وفي ضآلة النسب التي تمتلكها مخصصاته من الناتج القومي الإجمالي في كل بلد على حده، أما فيما يتعلق بنسب الإنفاق على البحث العلمي إلى الناتج القومي الإجمالي، فتقيد مقارنة متوسط الإنفاق في العالم العربي بمعدل الإنفاق في دول أجنبية أخرى أن العالم العربي يأتي في نهاية القائمة من حيث حجم ما يخصصه من دخله لأغراض البحث والتطوير. ويشار إلى أن نصيب الإنفاق على البحث العلمي في الوطن العبري في عام ١٩٨٤م إلى ٠,١٣٢٪ من الدخل المحلي وهي نسبة هزيلة إذا ما قورنت بالولايات المتحدة ٢,٦٢٪ وبريطانيا ٢,٦٢٪. فالعالم العربي هو المنطقة الوحيدة التي شهدت تراجع معتبراً في نسب إنفاقها على البحث العلمي من ناتجها القومي ولعل عمق ظاهرة هجرة الكفاءات العربية قد حال دون عودة العديد من المغتربين.

٥- الحرية الأكاديمية: ولقد أشارت عدة تقارير عربية إلى عامل آخر بالغ القسوة يجعل المثقفين الكبار، من علماء وأساتذة علوم سياسية وإنسانية، يفكرون بالهجرة، وهو القيود الخانقة ضد النشر وحرية الفكر، فهناك كثير من الأبحاث التي تمنع السلطات نشرها في البلاد، ويضطر أصحابها إلى النشر في الخارج، وأحياناً يعاقبون أيضاً على النشر في الخارج!

٦- إحساس العلماء بالعزلة في العالم الثالث: إن علماء العالم الثالث يتفقون جميعاً في أنهم يعيشون في مجتمعاتهم الأصلية وهم في عزلة أو شبه عزلة في العالم من حولهم من بحوث ودراسات، وذلك بأن حكومات أوطانهم أو المؤسسات التي يعملون بها، لا تهتم بأن تستورد المجلات العلمية والدوريات الأساسية التي تبحث في فروع

تخصصاتهم وتقدم الجديد، مما يجعلهم يشعرون أنهم متخلفون ويعيشون في عالم متخلف. وكذلك لا تتيح لهم الفرص المناسبة لحضور المؤتمرات العلمية في الخارج، تلك التي يلتقي فيها زملائهم من أنحاء العالم لمناقشة كل جديد، ولتقديم أفكارهم العلمية التي لا يشحذها شيء مثل المنافسة والمقارنة.

٧- انفصال العلماء وبعدهم عن السلم الوظيفي بالوطن: فبعض الذين قد يفكرون يوماً ما في العودة يجدون أنفسهم مواجهين بأن عليهم أن يبدأوا السلم الوظيفي من جديد أو من أولى درجاته رغم ما قد يكونون قد عانوا منه في الخارج من جهود ونشاطات وأبحاث علمية، ورغم ما اكتسبوه من خبرات عزيزة وغالية في مجالات تخصصاتهم.

٨- عدم توفر المساعدين والمعاونين للعلماء وذوي الكفاءات.

٩- التحدي العلمي والمهني هو الذي يجذب العلماء وخاصة الذي يتضمن في المنافسة الشريفة، لا يهمهم في كثير من الأحيان المكسب المادي بقدر ما يهمهم إثبات نظرياتهم أو تحقيق اختراعاتهم أو نشر أبحاثهم أو إطلاعهم على أعمال غيرهم العلمية.

١٠- سوء توزيع الطلبة العرب على الاختصاصات العلمية لا يلبي حاجات المجتمع الفلسطيني فأعداد الطلبة المسجلين في العلوم الإنسانية يفوق بشكل كبير عدد الطلاب المسجلين في الحقول الأخرى.

رابعاً: الأسباب السياسية:

إن العمل العلمي والتقدم التكنولوجي والبحث لا يتم في فراغ، وإنما في إطار مجتمع معين ذي صفات معينة، فمن المعروف أن المجتمعات التي تتمتع بالاستقرار السياسي، والتي مرت بمراحل الخبرات السياسية الداخلية، وعبرتها إلى الثبات، يستطيع أفرادها ومؤسساتها أن يتفرغوا لمهامهم الأساسية العلمية أو العملية أو التطبيقية. وخلاصة القول أن هناك أسباب تؤدي إلى ظاهرة هجرة العقول الفلسطينية:

١- غياب الاستقرار السياسي: منذ اندلاع انتفاضة الأقصى في عام ٢٠٠٠، بدأت ظاهرة الهجرة إلى الخارج بالتفاقم ومن شرائح مختلفة من المواطنين، بعضهم سعياً للبحث عن عمل وبعضهم هروباً من الوضع المأساوي الذي سببه الاحتلال

الإسرائيلي، حيث أن حجم المعاناة التي يتكبدها المواطنون بات لا يحتمل، وقد ظهر جلياً في عام ٢٠٠٦ أن الهجرة إلى الخارج باتت تأخذ منحنياً خطيراً، حيث أن الشريحة أو الفئة التي بدأت بالتوجه للهجرة خارج البلاد هي شريحة الأكاديميين وذوي الشهادات العليا، وذلك جراء الوضع الاقتصادي الخانق والوضع السياسي المتأزم في البلاد نتيجة الحصار الدولي والإسرائيلي المفروض على الشعب الفلسطيني والذي يحرم الفلسطينيين من أدنى حقوق العيش الكريم، وصاحبت هجرة العقول الفلسطينية هجرة أصحاب رؤوس المال والمستثمرين، حيث أن الاحتلال الإسرائيلي يمنح دخول حملة الجوازات الأجنبية من الفلسطينيين، وكبد هذا الإجراء الكثيرين خسائر فادحة مما جعلهم يتجهون لتصفية أعمالهم ومشاريعهم داخل فلسطين والعودة إلى البلاد التي أقاموا فيها سابقاً، وتصب كل هذه الإجراءات التعسفية التي يقوم بها الاحتلال في خانة التضييق على الشعب الفلسطيني لفرض الأجندات السياسية التي تناسب إسرائيل ومصالحها دون النظر بجدية إلى اتفاقيات سلام يتم الحديث عنها من قبل الحكومة الإسرائيلية عبر وسائل الإعلام العالمية والتي تضلل الرأي العام العالمي.

٢- الحرية الفردية: إن حرية الفرد مرتبطة بحرية الوطن: فالفرد في الدولة التي يتمتع أفرادها بالحرية يستطيع أن يفكر ويجرب، ويخطئ ويصيب دون خوف أو وجل. ونحن في مجتمعاتنا الفلسطينية لا نتمتع بالحرية الفردية فلذلك نعمل ألف حساب لأي خطأ يقع فيه.

٣- التطور التكافلي: إن المستعمرات الإسرائيلية تسبب انعدام الأمن السياسي وتزيد من الاحتكاك، وتسبب صعوبات ينتج عنها المزيد من الهجرة. فلقد اتبعت إسرائيل في بداية الثمانيات سياسية الياقات الزرقاء لتقوية الاقتصاد الإسرائيلي، وانخفاض شواغر الموظفين من ذوي الياقات البيضاء، وذلك لقلة استيعاب في الحكومة العسكرية مما يجعلهم يبحثون عن وظائف لهم خارج البلاد، ويهاجرون.

٤- التمييز: إن ظاهرة التمييز منتشرة جداً، في مجتمعاتنا العربية وخاصة الفلسطينية، مما يجعل العالِم الشاب الموهوب الذي يعتمد على مواهبه فقط يهرب

إلى العالم الواسع، حيث التعامل هو مع الكفاءات بدون اعتبار للانتماءات القومية والدينية.

٥- العولمة: إن هجرة الكفاءات من المنتظر أن تتصاعد أكثر باشتداد العولمة، بسبب هيمنة البلدان المصنعة المهيمنة على البلاد المتخلفة، حيث تعتمد على إقامة سوق عالمي واحد يختص بالكفاءات العالية التي ترى البلدان المصنعة فائدة في اقتناصهم من البلدان المتخلفة، مع استمرار إغلاق الحدود في وجه غيرهم من مواطنيهم. ويعني ذلك التطور المرتقب سلب مجتمع الكفاءات في البلدان المتخلفة أكثر شرائحه حيوية، مما يترتب عليه تفاقم قصور إنتاج المعرفة واكتسابها، على وتيرة متصاعدة، في المستقبل. وبهذا الشكل فإن هجرة الكفاءات من المنتظر أن تساهم في زيادة الاستقطاب الاجتماعي في البلدان المتخلفة من ناحية، وفي توثيق صلة عضوية، بين الفئات الاجتماعية المتنقلة في هذه البلدان وبين الغرب المصنع، من ناحية أخرى، بما يفت في عضد الهوية والانتماء لبلدان تحتاج، احتياجاً ماساً، لتعظيم معين الهوية والانتماء بين أهليها، إن كان لها أن تتقدم.

٦- عدم احتلال العلماء العائدين لمراكز قيادية بالوطن: يشكوا العديد من العلماء العائدين من أنهم لا يعهد إليهم بمراكز أو مناصب قيادية في المؤسسات والجامعات التي يعملون بها، وذلك لأنهم عند عودتهم لا يكونون قد أنشأوا علاقات مع ذوي الشأن في تلك المؤسسات والجامعات أو خارجها من أصحاب السلطان في الحزب الحاكم أو الحكومة.

أسباب أخرى لهجرة العقول الفلسطينية:

١- ضعف الصلة بين الباحثين والجهات المسؤولة عن التنمية في الدولة، وكذلك ضعف الصلة بالقطاع الخاص، مما أدى إلى حرمان الباحثين في الجامعات من فرص تحسين ظروفهم من خلال الدعم المالي الذي يمكن أن تساهم به المؤسسات الخاصة.

٢- العجز في هيئات التدريس.

٣- طول مدة الدراسة بالخارج تزيد احتمالية عدم عودة الدارس إلى وطنه الأصلي.

٤- الفجوة بين مخرجات التعليم الجامعي وحاجات سوق العمل، إلى جانب ذلك ندرة الخريجين الأكفاء كل ذلك أدى إلى اتساع الفجوة مما دعا إلى تفاقم البطالة، وأدى إلى تطلع الأبناء للهجرة بالخارج.

٥- برامج المساعدات الأمريكية الخارجية للدول النامية: حيث أن المساعدة لا تكون على شكل أموال فقط، بل تتعداه إلى دورات وتدريب في الولايات المتحدة، فغالبية المبتعثين لا يعودون إلى بلادهم.

٦- عدم التخطيط السليم للابتعاث.

٧- عدم وجود مشرفين ليشرفوا على الطلاب بالخارج.

٨- انعدام الصلة بين التعليم الجامعي وبين التدريب بعده.

٩- عدم وجود برامج تدريب حقيقية أثناء العمل.

عوامل هجرة العقول الفلسطينية:

أولاً عوامل طرد:

من أهم العوامل التي تعمل على طرد الكفاءات من الدول الأم:

١- ضعف مستوى التطور الاقتصادي.

٢- عدم الاستقرار وضيق هامش الحرية.

٣- تشوه الأنظمة الاجتماعية.

٤- ضعف الاهتمام بالبحث والباحثين.

٥- محدودية فرص العمل للعمال وذوي المهن العالية والعمال المهرة.

٦- انخفاض دخول العلماء والباحثين وافتقارهم إلى المساعدة في مجالهم.

٧- عدم الاستقرار الوظيفي والمهني.

ثانياً: عوامل الجذب:

من أهم العوامل التي تجذب الكفاءات في دول الاستقبال:

١- ارتفاع مستوى الدخل.

٢- الاهتمام بتطوير البحث العلمي ومنح الحوافز الكافية للبحث والتطوير.

٣- وجود أنظمة تعليمية حديثة ومتطورة.

٤- الاستقرار السياسي وحرية الفكر والبحث.

٥- وجود شركاء من العلماء والموظفين وذوي الخبرة للمساعدة

٦- وجود المناخ الملائم للعمل والبحث.

٧- التشجيع الذي يلقاه البحث والابتكار.

٨- وجود آمال في استخدام المعدات الحديثة والمتطورة ومتابعة آخر التطورات في مختلف المجالات العلمية.

٩- التشجيع الذي تمنحه الدول المتقدمة لجذب الكفاءات إليها.

النتائج والآثار المترتبة عن هجرة العقول الفلسطينية:

تتباين الآراء حول طبيعة نتائج هجرة الكفاءات، فهناك من يرى أن دول الأصل تجني ثماراً إيجابية نتيجة لهجرة كفاءاتها لعدة اعتبارات منها أن الكفاءات المهاجرة تنتقل إلى المجتمع أكثر تقدماً يوفر لها ظروف عمل ومعيشية أفضل مما يؤدي إلى ارتفاع إنتاجها ويساهم في تطوير المعرفة والتقدم البشري. وترتيباً على ذلك فإن وجود العلماء العرب في الخارج يعد مكسباً لكونه يفتح قنوات للأمة العربية كي تتقدم من الناحية العلمية والتقنية، ويبرر أصحاب النتائج الإيجابية ذلك بأن الهجرة هي أولاً حق إنساني للعالم والباحث وللعلم أيضاً، وثانياً أنها تعني المشاركة في إنتاج المعرفة الإنسانية الواحدة وتطويرها حيث إن العلم لا وطن له، كما تعني ثالثاً بقاء الجسور مشدودة بالوطن الأم بقصد الاستفادة من خبرات العلماء المهاجرين. وفي مقابل هذه الرؤية المتفائلة ينهض أنصار الجناح المعارض لهجرة الكفاءات –وهم كثير- مدافعين عن الرأي القائل بأن هجرة العقول ليست سوى عملية استنزاف لمورد رئيسي من موارد التنمية تنتج عنها آثار سلبية صافية.

النتائج الإيجابية والسلبية:

أولاً: النتائج الإيجابية لهجرة العقول الفلسطينية:

١- استغلال إبداعات العقول لصالح البشرية جمعاء: فإذا كانت العقول لا تستغل في أوطانها، فإن هجرة أصحابها إلى الخارج، واستغلال لطاقاتهم وإبداعهم لا يقتصر خيرها عليهم فحسب بل ينتشر ليعم دول العالم وشعوبه.

٢- المعونات المالية التي يرسلونها للأهل في الوطن: وهذه العوامل مربوطة بعدة عوامل منها (عدد المهاجرين، قوانين العمل، الهجرة في البلاد المهاجر إليها، ونوع الهجرة "دائمة، مؤقتة") فبينما بعض الدول تسمح بتحويل الأموال إلى البلد الأم (الولايات المتحدة) وفي الدولة المستقبلة تعفي المهاجرين من الضرائب عن ذلك الجزء من الدخل (ألمانيا والسويد)، أما بعض الدول تشترط إنفاق جزء معين من الدخل في البلاد التي يعملون فيها، بذلك لا تسمح لهم إلا بتحويل نسبة من دخلهم إلى الخارج.

٣- مساعدة القادمين الجدد بالخارج من أبناء الوطن الأم، فوجودهم يساعد في عمليات القبول بالجامعات للمبعوثين الجدد، وفي الأمور الاجتماعية الأخرى مثل الإسكان، التكيف مع المجتمعات الجديدة.

٤- مساعدة العائدين من أبناء الوطن الأم:

٤- ١- المساعدة في تدريب الخريجين والعاملين دون الحاجة إلى سفرهم بالخارج.

٤- ٢- المساعدة في تطوير المؤسسات الحكومية والغير حكومية.

٤- ٣- الإسهام الفعلي في معدلات التنمية.

٤- ٤- تطوير وتطويع التكنولوجيا الوافدة بما يتلائم مع ظروف الدولة الأم.

٥- المساهمة في حل مشكلة البطالة أو التخفيف من حدتها: لما كانت الأقطار النامية وخاصة فلسطين تتميز بارتفاع معدلات النمو السكانية، وانخفاض معدلات النمو الاقتصادية، الأمر الذي يؤدي إلى انتشار البطالة، فإن الهجرة تشكل حلاً مؤقتاً وجزئياً بانتظار الحلول السرية والجذرية.

٦- دور المهاجرين كسفراء لبلادهم: وهذه المنفعة تكون عندما يأخذون السمعة الطبية منه، والدفاع عن قضايا أمته.

ثانياً: النتائج السلبية لهجرة العقول الفلسطينية:

١- توسيع الفجوة بين الأغنياء والفقراء: ثبت على المستوى الدولي أن هجرة الكفاءات تزيد من الفجوة بين دول العالم المتقدمة التي تزداد قوة وثراءً وتقدماً، ودول العالم المتخلف التي تزداد ضعفاً وفقراً وتخلفاً.

٢- انخفاض مستوى المعيشة في الدول النامية: إن المهاجر قد يحقق شخصاً لشخصه ولأسرته، إلا أن فقدانه في بلده ينعكس سلباً على المواطنين، والكارثة أن ميزان المدفوعات يميل دوماً لصالح الشعوب الأكثر تقدماً التي تنضبط فيها أمور الإنفاق والأجور، بينما هو يعمل ضد الدول الفقيرة التي يقل فيها الإنتاج وتزداد مصروفاتها، فما بالنا إذا كانت سلعة من أغلى السلع وأطولها عمراً في الإنتاج وهي المصادر البشرية رفيعة المستوى، تذهب بلا مقابل على الإطلاق ... وهذا الاستثمار غير المثمر في مجال التعليم بمستوياته المتعددة، يؤكد على الانخفاض المستمر في مستويات المعيشة وتدنيها في تلك الدول.

٣- حساب الخسارة الأولية المتمثلة في التكلفة التاريخية التي يتكبدها المجتمع في تكوين المهاجر وتعليمه حتى وقت الهجرة، ومعلوم أن تلك التكلفة يقابلها مكسب تجنيه الدول المستقبلة يتمثل في التكلفة التي كان سيتحملها لو أن المهاجرين إليه تكونوا داخل حدوده.

٤- استيراد المهارة والكفاءة الأجنبية بشكل مطلق وعدم استيعاب أعداد كبيرة من الكفاءات مما حدا بها إلى الهجرة، وترتب على ذلك:

- حرمان الدول العربية من استخدام كفاءاتها.
- الاعتماد على الدولة الأجنبية تقنياً واقتصادياً.
- ارتفاع الأعباء المالية على الدول المستوردة.

إن الاهتمام باستيراد الكفاءات الأجنبية يحول دون الاهتمام بتطوير البحث العلمي وبناء قاعدة علمية وتقنية عربية، فلقد أشارت الدراسات أن الدول العربية تنفق ملياراً واحداً من الدولارات عام ١٩٨٠- ١٩٨١م، بينما وصل مجموع ما أنفقته الدول العربية على استيراد الكفاءات الأجنبية والفنية وتراخيصها إلى خمسة مليارات دولار.

٥- قطف القيادات القومية في مجالات العلم الطبيعي والطب والخبرة الفنية والتقنية.

٦- التأثير على معنويات العلماء الذين بقوا في الوطن ولم يهاجروا، فهم يعيشون في ظل ظروف اقتصادية واجتماعية وعلمية بحتة سيئة قياساً مع زملائهم المهاجرين الذين يعملون في ظل ظروف أفضل من جميع النواحي علمياً ومادياً ونفسياً.

٧- القضاء على الأمل في التقدم: إن هجرة العلماء الأكفاء من بلادهم النامية إلى البلاد المتقدمة، يزيد من فرصة رقي وتقدم هذه الأخيرة، بينما يقضي على بارقة الأمل في بلده الأصلي، خاصة وأن الاستعمار قد خلف على البلاد التي تركها أنواعاً من القيادات وأطراً من الوظائف ترتبط به ارتباطاً وثيقاً. ففي ميدان التعليم مثلاً نجد أن الشهادات قد قننت على أساس مستويات وضعت في بلاد متقدمة، لا على أساس حاجات المجتمعات النامية الأمر الذي يجعلهم متوافقين عند تخرجهم مع سوق العمل في تلك البلاد المتقدمة بسهولة ويسر، في الوقت الذي يهربون فيه من تخلف مجتمعاتهم الأصلية، وهذا بحد ذاته يقضي على الأمل في تحسين المستويات المختلفة في مجتمعاتهم صحية كانت أم علمية أم اقتصادية.

٨- انخفاض المستوى الصحي في دول العالم النامي، وارتفاعه في دول العالم المتقدم وذلك بسبب هجرة الأطباء والمتخصصين.

٩- إرباك خطط الابتعاث لدى الدول النامية: تحاول الدول النامية جاهدة أن تلحق بركب الدول المتقدمة، فتضع الخطط التنموية الشاملة، وتبعث ببعض العناصر البشرية للإطلاع والدراسة على أمل أن يعودوا إليها ويساهموا في دفع عجلة التقدم. ولكن للأسف فكثير من هؤلاء لا يعودون إلى الوطن مما يؤدي إلى إرباك خطط التنمية.

١٠- هروب رأس المال البشري من أماكن الحاجة إليه إلى أماكن الوفرة: فهذا الهروب يؤدي إلي نتائج عكسية في كل من البلد المصدر والبلد المستقبل لرأس المال البشري الكفء فالبلد المصدر يحرم أسباب الرخاء والرفاهية، والبلد المستقبل يزداد تقدماً وثراءً على ثراء. وبذلك تتباعد الثقة بين الاثنين. وبالتالي فالأمل في التقارب يصبح واهياً إن لم يكن مستحيلاً.

١١- خسارة بلا تعويض: الجانب المأساوي هنا أن مشكلة النزيف في العقول البشرية من الدولة النامية إلى الدول المتقدمة تتم في عقول الصفوة من أبنائها بلا ثمن على الإطلاق.

ثالثاً: التصور المقترح للحد من ظاهرة هجرة العقول الفلسطينية:

على الرغم من أن عملية الهجرة العلمية والفنية استفحلت في الوطن العربي عامة وفي فلسطين خاصة، إلا أن الدول العربية قامت ببعض الجهود التي تحركت في هذا المجال للحد من هذه الظاهرة ونذكر:

- **العراق:** قانون رعاية الكفاءات: وبموجب هذا القانون الصادر عام (١٩٧٤) فتح العراق أبوابه أمام العقول الكفاءات العربية، مقدماً شتى الامتيازات والتسهيلات المادية والمعنوية، كما منح العائد الجنسية العراقية على أن يتعهد بالعمل في العراق فترة ١٠ سنوات.
- ليبيا: قانون تشجيع الخبرات: عام (١٩٧٥) وقد استهدفت به استقطاب أصحاب الكفاءات والخبرات العربية العلمية والفنية إلى ليبيا لأغراض التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الوطن العربي، وفسر القانون معنى الهجرة إلى ليبيا، بالإقامة الدائمة فيها، بغية الحصول على الجنسية الليبية، ولهذا الغرض أنشأت ليبيا "معهد الإنماء العربي".
- سوريا: قانون لمنع الهجرة: (١٩٧٥) حظر هجرة الكفاءات والخبرات الفنية، وخاصة فئة المهندسين، كما نظمت حملة لاستعادة الخبراء السوريين المقيمين في الخارج.
- مصر: منع سفر الكفاءات: حيث تسعى في الوقت الحالي في حدود إمكانياتها وظروفها، إلى استعادة الخبرات المصرية العاملة في الخارج. ومن خلال تجارب الدول العربية نستطيع أن نضع تصوراً للحد من هجرة العقول الفلسطينية.

دور الدول للحد من ظاهرة هجرة العقول الفلسطينية:

ومن خلال فهمنا لمشكلة ظاهرة هجرة العقول الفلسطينية، حاولنا جاهدين بأن نضع تصوراً مقترحاً يتضمن تسهيلات تضعها الدولة للحد من ظاهرة هجرة العقول الفلسطينية:

١- توفير حياة كريمة للعلماء من خلال وضع برامج جذابة للتربية وللترويح على السواء إذ أن من حق هؤلاء العلماء أن يكونوا مطمئنين على مستقبل أبنائهم وراحتهم، وذلك حتى يتفرغوا هم لإنتاجهم العلمي.

٢- وضع العلماء في المكان المناسب، بحيث لا يعمل أي مواطن علمي إلا في عمل يتعلق بصميم تخصصه وخبرته، وهذا في حد ذاته أهم خطوة يجب اتخاذها إذ يخلق شعوراً بالجدية للعمل وللشخص نفسه، كما أنه يرفع من كفاءة وقدرة الأشخاص بممارستهم لتخصصاتهم التي قضوا سنين طويلة في دراستها، علاوة أنه يحقق الفائدة المرجوة منه، ويدفع العمل نفسه إلى الأمام، وذلك من خلال إنتاج أولئك الأفراد العلميين كل في مجاله.

٣- إتاحة مناخ سياسي وأكاديمي بما يعنيه من تشجيع المشاركة الديمقراطية، وإتاحة حرية التفكير والرأي والتعبير، وحرية إنشاء الأحزاب والجمعيات والصحف وتدعيم المؤسسة يمثل شروطاً أساسية لدفع حركة البحث العلمي وتشجيع الباحثين والكفاءات، وبذلك يوفر مناخاً لازماً للباحثين لازدهار البحث العلمي.

٤- تطبيق اللوائح والقوانين التي تنظم بعثات الأساتذة، وتدريبهم تطبيقاً صارماً وذلك فيما يتعلق بإلزام الأستاذ بدفع تكاليف بعثته وتدريبه وعدم قبول استقالة من أراد الاستقالة دون أن يتم المدة القانونية إلا بعد دفع تكاليف تدريبه كاملة.

٥- تنظيم الهجرة عن طريق الانتداب والإعارة القانونية بصورة لا تكون على حساب التدريس في الشعب والأقسام المختلفة.

٦- إنماء المؤسسات السياسية من خلال:

- إنشاء مؤسسات ديمقراطية في المجتمع الفلسطيني.
- بث روح الديمقراطية ونشرها في المجتمع الفلسطيني.
- تدريب الشعب عبر التربية والتعليم على الحرية المسؤولة.

٧- إتاحة الفرصة أمام العلماء للمشاركة في قيادة أوطانهم، لما له من فائدة على تلك المجتمعات ككل، وعلى العلماء أنفسهم اللذين يشعرون آنذاك أنهم جزء من

نسيج أمتهم، ومن هنا تزداد مشاركتهم في بنائه ويزداد انتمائهم لتلك الأوطان، ويصبح التقدم نتيجة لكيفية تلك المشاركة.

٨- إغراء الكفاءات بمنحها المزيد من المراكز المرموقة والاجتماعية في أجهزة البحث العلمي ومؤسسات الدولة.

٩- اعتماد ميزانيات أكبر لشئون البحث العلمي حتى تنهض جامعتنا ومراكزنا.

دور المؤسسات الحكومية:

أولاً: وزارة التربية والتعليم العالي:

١- نشر الثقافة العامة وبناء مناخ علمي إيجابي، وتشجيع المواهب العلمية.

٢- التخطيط السليم للتعليم بصفة عامة فكل شيء يوضع وينفذ بعد دراسة وبحث دقيق وكلمة (كل) هنا ينبغي أن نتوقف عندها قليلاً فحياة المجتمعات مترابطة ومتشابكة، وما لم تحكمها مجموعات من القوانين والنظم لاختلفت الأمور فيها إلى حد مزعج. فالعجز في الإنتاج البشري يؤدي إلى إرباك خطط التنمية، كما أن الفائض يؤدي إلى هجرة أعداد منها إلى الخارج، لذلك علينا أن نعد أنظمة تعليمية تنتج الشخص المناسب في الوقت المناسب وبالأعداد المطلوبة وأن توافق احتياجات المجتمع من حاجات بشرية.

٣- تطوير مناهج التعليم، بحيث تصبح مخرجات الأنظمة التعليمية ملبية لحاجات المجتمع الفلسطيني في مختلف المجالات، كما يتعين إدخال التخصصات كلها في الجامعات الفلسطينية، وذلك لتمكين الطلاب من مزاولة دراستهم في التخصصات التي يرغبون فيها، في مختلف مراحل العملية التعليمية بجودة عالية داخل أقطارهم بدلاً من ابعاثهم للدراسة في الخارج والذي يمثل إحدى القنوات الرئيسية لهجرة الكفاءات.

٤- التركيز على إقامة مؤسسات قومية للدراسات والبحث العلمي، وذلك من خلال رفع مخصصات البحث وتحسين ظروف الباحثين والسيطرة على الكفاءات المحلية بتنسيق قوي بين مخرجات الجامعات الفلسطينية وبين حاجات تلك المؤسسات بحيث تمثل ملاذاً للكفاءات في مختلف التخصصات.

ثانياً: دور وزارة الشباب:

١- إنشاء مكاتب توظيف خاصة بأصحاب الكفاءات والمهارات داخل كل قطر عربي، وخاصة في فلسطين.

٢- سن قوانين لرعاية الشباب وأصحاب المهارات.

٣- تفاعل دور الشباب في حرية إعطاء آرائهم وأفكارهم من خلال المنتديات والمؤسسات الحكومية والجامعات.

ثالثاً: دور وزارة العمل:

١- دفع القطاع الخاص إلى المشاركة في البحث والاختراع من ناحية التمويل.

٢- مساهمة الشركات والمؤسسات الكبرى في نفقات البحث العلمي.

٣- تطوير أنظمة الأجور والرواتب المتعلقة بالمهنيين والفنيين، خاصة المتعلقة بفئة الشباب، كي لا تضطر هذه الفئة للهجرة بحثاً عن وسائل عيش.

دور الجامعات في الحد من ظاهرة هجرة العقول الفلسطينية:

١- الاشتراك في الدوريات والمجلات العلمية بالخارج.

٢- توفير الأجهزة العلمية وأدوات البحث.

٣- اشتراك العلماء في المؤتمرات العلمية العالمية، ففي هذه المؤتمرات يحدث احتكاك بين العقول والخبرات، ومنها تتولد شرارة الابتكار والإبداع.

دور المجتمعات العربية والمسلمة:

١- توجيه نداء عربي مشترك –ضمن إطار جامعة الدول العربية- إلى المواهب والكفاءات المهاجرة الفلسطينية للعودة إلى الوطن والمساهمة في تنميته وتطويره.

٢- تتبنى الدول العربية مجتمعة ميثاقاً عربياً مشتركاً بغية توظيف العقول والكفاءات العقلية والفنية المقيمة والمهاجرة، توظيفاً إيجابياً في تخصصاتهم، ووضع الرجل المناسب في المكان المناسب مع ضرورة عدم التفريق بين رواتب الخبراء العرب والأجانب ما دامت المؤهلات متساوية.

نماذج للكفاءات الفلسطينية المتميزة بالخارج:

تعود هجرة الفلسطينيين إلى أواسط القرن التاسع عشر من منطقة بيت لحم وبيت جالا وبيت ساحور تحديداً ومن بعض المناطق الأخرى في فلسطين وكانت باتجاه أفريقيا واستراليا والأمريكيتين وهم للعلم قوة اقتصادية وسياسية لا يستهان بها في الخارج، غير مستغلة بالمرة وهم يفتخرون بأصولهم الفلسطينية وولائهم عربي فلسطيني بامتياز. وهنا نورد أمثلة في المغتربات، ففي بلد كهندوراس مثلاً تتواجد جالية تعدادها ما بين ١٥٠ ألف و٢٠٠ ألف يشكلون ٣٪ من السكان وهم من يتحكمون في الجزء الأكبر من الاقتصاد وكان منهم رئيس سابق لهندوراس وهو "كارلوس فاكسوية أو فاطوسة" من بيت لحم ومنهم كان نائب سابق للرئيس هو "وليام حنظل" و"أوسكار كافاتي" وزير الصناعة والتجارة الأسبق في هندوراس وهو رجل أعمال يمتلك مزارع كبير للبن مساحتها ١٢٠٠ هكتار –الهكتار= ١٠ آلاف متر مربع يعني حوالي ١٠ دونم- ورئيس البنك المركزي "فكتوريا عصفورة" وما لا يقل عن نصف درزينة من النواب في البرلمان وقد لا يعرف الكثيرين أن الانقلاب الأخير في هندوراس على الرئيس "مانويل زيلايا" كان أحد أهم الداعمين له عائلات من أصل فلسطيني "كناصر" و"قطان" و"فاكوسية" و"حنظل" و"متري" و"عصفورة" و"دبدوب" وغيرها من العائلات الفلسطينية الرأسمالية التي خافت على ممتلكاتها من سياسة التأميم التي سيطبقها الرئيس اليساري المخلوع "مانويل زيلايا"، وفي تشيلي يسيطر حوالي ٥٠٠ ألف فلسطيني على ٧٠٪ من اقتصاد تشيلي ومنهم عمدة العاصمة سانتياغو بابلو "زالاكويت سعيد" وهناك وزراء كثيرون من أصل فلسطيني وهناك فريق للجالية الفلسطينية يلعب في الدوري التشيلي أسس عام ١٩٢٠ اسمه بالستينو أو فلسطين وأكبر عشر بنوك في تشيلي منها مملوكة لفلسطينيين والعائلات الفلسطينية التي لها باع والثراء هناك كثيرة جداً منها على سبيل المثال وليس الحصر: نزال، قسيس، سعيد، حنظل، أبو مهر، إلياس، بندك، ومنهم لاعبون متميزون رياضياً مثل "نيكولاس ماسو" أحد أشهر لاعبي التنس وقد توّج في أولمبياد أثنيا بذهبية فردي التنس الأرضي باختصار إليكم ما قاله مخرج تشيلي من أصل فلسطيني اسمه "ميجيل ليتين" عن فلسطيني تشيلي "إنني أعيش في البلد الذي توجد فيه أغنى جالية فلسطينية في العالم خارج فلسطين، فالفلسطينيون التشيليون هنا فاحشوا الثراء فهذا يعني أنهم ضمن قائمة أغنى أغنياء العالم ومع ذلك قليل جداً منهم الذين يتعاونون ويُساهمون من أجل التعريف بالفن

والثقافة الفلسطينية، إنهم يملكون بنوكاً ويسيطرون على حركة التجارة، يمتلكون المراكز التجارية الكبيرة، يمتلكون هذا البلد تقريباً، هم أثرياء جداً لدرجة أنهم يختارون الرؤساء ومنهم النواب في البرلمان" وهناك رئيس سابق في السلفادور وهو "انطونيو ساكا" أو السقا من بيت لحم وكان منافسه في الانتخابات فلسطيني أيضاً وهو "شفيق حنظل" وللفلسطينيين في السلفادور قوة اقتصادية كبيرة وكذلك نفس الشيء في البيرو وهايتي –هايتي تحديداً كان فيها رجل أعمال ثري للغاية وكان أحد أهم الداعمين لرئيس هايتي الأسبق "جون أرستيد" اسمه "أنطوان أزميري" وقد اغتيل في ظروف غامضة- وبوروتريكو والبرازيل وبنما ونيكارجوا وكوستاريكا وكل الجاليات الفلسطينية في هذه الدول هل جاليات تجارية بامتياز ورئيس بيلز (هندوراس البريطانية سابقاً) هو الفلسطيني "سعيد شومان" وغيرها من دول أمريكا الجنوبية كما هناك جالية فلسطينية كبيرة وقوية في كولومبيا وكان رئيس مجلس النواب الأسبق منهم وهو "ادواردو خوسيه ابو شايبه" وفي استراليا إليكم المعلومات التالية: عندما وقعت مذابح صبرا وشاتيلا في عام ١٩٨٢ قام مهاجر من أصل فلسطيني من القدس (استشهد والداه عام ١٩٨٤) قدم إلى استراليا عام ١٩٥٠ بإقامة حفل خيري لجمع التبرعات لضحايا المجزرة، حضره كبار أصحاب الأعمال الاستراليون، وقد نجح في جمع أكثر من مليون دولار في ليلة واحدة. وقال الرجل أن معظم المتبرعين هم من أعضاء كنيسته، علماً أنه يسكن ويعمل كمحامي في أرقى ضاحية في سدني. ولا أبالغ إذا قلت أن جميع الجمعيات الفلسطينية الحديثة في استراليا لم تستطع جمع عشر هذا المبلغ على مدى الثلاثين عاماً الأخيرة.

وهناك محام آخر من أبرز محامي استراليا من القدس أصلاً ويعيش ويعمل في ملبورن وهو السيّد "حنا كركر" الذي يبذل مع قرينته المال والجهد من أجل دعم القضية الفلسطينية، وهو على ما أعتقد من القلائل الذين تتواصل معهم الهيئات الدبلوماسية العربية.

وبوسعنا أن نجد أمثلة كثيرة، ليس أقلها أن أحد أهم الوزراء الفدراليين اليوم في استراليا ينحدر من القدس، وهو الوزير "جو هوكي".

حتى في السنغال هناك "شكر الله الليوس" ومعه إخوته من أغنى أغنياء "داكار" وهم من قرية معليا الفلسطينية في الجليل ولقد أسس شركات اتجار بالخضروات والفواكه والفستق والسوداني.

وفيما يتعلق بالولايات المتحدة الأمريكية فقد بدأ الفلسطينيون يهاجرون إليها في أواخر القرن التاسع عشر. في عام ١٩٨٣ حيث كانوا جزءاً كبيرة من وحدة من "التجار" العرب السوريين –وهنا السوريين يقصد بهم في ذلك الوقت (السوريين واللبنانيين والفلسطينيين)- حيث كان يتركز نشاطهم في بيع التحف الدينية، والمنسوجات، والمنتجات اليدوية من الأراضي المقدسة. وقد حقق الكثير منهم من النجاحات في تجارتهم وهذا ما زاد من رغبة الفلسطينيين والسوريين واللبنانيين على الهجرة إلى الولايات المتحدة.

وفي وقت مبكر سيطر المهاجرون الفلسطينيون على متاجر التجزئة الصغيرة في شيكاغو في الجانب الجنوبي من شيكاغو وتخصصوا في بيع المواد الغذائية والسلع الجافة ووصل نسبة ما يملكونه ما يقرب من ٢٠ في المائة من محال البقالة ومخازن الخمور في شيكاغو على الرغم من أن عددهم قد لا يزيد عن ١٪ من سكان المدينة ولهم أيضاً أنشطة تجارية أخرى متنوعة كتجارة السيارات، ومحطات الوقود ومحلات تصليح السيارات، ومطاعم الوجبات السريعة.

وهناك شخصيات تنحدر من أصول فلسطينية وصلت لمناصب رفيعة منها مثلاً: "جون سنونو" سيناتور أمريكي وحاكم سابق لولاية نيو هامشير وقائد جهاز مخابرات البيت الأبيض سابقاً وأصوله تعود للقدس وقد ولد لعائلة من أصل فلسطيني في العاصمة الكوبية هافانا عام ١٩٣٩ و"فرانك سكران" ... درس في مدرسة قريته وفي الناصرة الأرثوذكسيه –علم سنة في مدرسة البروتسانت بقريته- نزح للولايات المتحدة عام ١٩١٤ وحارب مع الجيش الأمريكي في الحرب العالمية إيماناً منه بأنها حرب مقدسة لمنح العرب الحرية –حصل على شهادة أستاذ في الحقوق السياسية من جامعة جورج تاون بعد تسريحه من الجيش وزاول المحاماة في واشنطن- عين محامي في إحدى الدوائر الرسمية وأصبح رئيساً لما يزيد على سبعين محامياً وكان أول عربي شغل منصباً رفيعاً في الحكومة الأمريكية –نشر مقالات حول القضية الفلسطينية في مجلة

التاريخ الجاري ثم في جريدة واشنطن بوست وترأس فرع واشنطن لجمعية العصبة الفلسطينية الوطنية عام ١٩٢١ وانتخب أمين سر لجمعية من الأمريكيين الملمين بشؤون الشرق الأوسط عام ١٩٦٧ التي كان أول عمل لها توجيه رسالة للرئيس "جونسون" بالعمل على سرعة جلاء الجيش الإسرائيلي من الأراضي العربية وتكلم باسم الجمعية عام ٦٨ في المؤتمر الجمهوري لترشيح "نيكسون" للرئاسة على الوضع في الشرق الأوسط والوضع المتأزم وتم تهديده وإطلاق النار عليه مرتين ولكنه ظل مناضلاً شريفاً في المعركة.

ومؤخراً فاز "سام رسول" الفلسطيني الأصل بمقعد للديمقراطيين عن الدائرة السادسة بولاية فيريجينيا. وهذه أول دورة لـ "رسول" الذي يعد أصغر نائب في الكونجرس الجديد إذ لم يتجاوز السابعة والعشرين من عمره.

وهو رجل أعمال شاب لأبوين هاجرا من فلسطين المحتلة في ستينات القرن الماضي ومتزوج من فتاة فلسطينية اسمها "ليالي".

وفاز "رسول" بمقعده بعد أن خاض الانتخابات ضد النائب الجمهوري "بوب جودلات" الذي كان يحتل هذا المقعد والمرشحة المستقلة "جانيس لي ألين".

وكل هؤلاء ما هم إلا أمثلة على عرب فلسطينيون يمتلكون الكثير من القدرات غير المستغلة في المهاجر الغربية.